



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Économie

موجز الميزانية | رقم 5

ميزانية 2026: قراءة في حقيقة التوازنات الاقتصادية والخيارات التنموية للدولة

المركز التونسي للاقتصاد

05/05/2026

فهرس المحتويات

المقدمة

أ. حقيقة التوازنات المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي

1. نسبة النمو الاقتصادي: الهوة بين المنشود والمُحقق

2. عجز تجاري مدفوع بتبعية طاقة

3. المتغيرات الخارجية: محدد أساسي لعجز الميزانية

أأ. النفقات المبرمجة ميزانية 2026: أي انعكاس للتوجهات الاجتماعية والتنموية المعلنة؟

1. نفقات التربية: تجاهل لأزمة البنية التحتية

2. أي قراءة لتراجع نفقات الدعم المبرمجة؟

3. نفقات الاستثمار: أي تجسيد لمنوال تنموي جديد؟

أأأ. مقاربات تمويل الميزانية

1. هيكله موارد الميزانية: محدودية التعبئة المالية ومحاولات تعزيز العدالة الجبائية

2. حساب تنوع مصادر الضمان الاجتماعي: بديل ممكن لإنعاش الصناديق الاجتماعية

3. توجهات الدين العمومي واستمرار هيمنة الاقتراض الداخلي

الخلاصة

المراجع

إعداد : سحر فضيلة

محللة سياسات عمومية

sahar.fdhila@economie-tunisie.org

مراجعة : نورة العجيمي

منسقة البحث

noura.lajimi@economie-tunisie.org

إيمان سعادة

مديرة البحث

iman.saadeh@economie-tunisie.org

ندى الطريقي

منسقة المناصرة

nada.trigui@economie-tunisie.org

تصميم : سيرين زغلامي

مصممة جرافيك

cyrine.zoghlemi@economie-tunisie.org



المقدمة

تعتمد السلطة التنفيذية في خطابها المتعلق بالمسألة الاقتصادية على سرديّة النجاح الاقتصادي والقدرة على التحكم في التوازنات المالية¹، كما أنها تواصل تبني خطاب الدولة الاجتماعية وضرورة التعويل على الذات عبر تكريس العدالة الجبائية، وهذا ما تم تضمينه في التوجهات الكبرى لقانون المالية 2026 بالإضافة إلى دفع الاستثمار العمومي ليكون محركاً للاقتصاد وللمبادرة الخاصة².

تتنزل هذه السردية في سياق اعداد مخطط التنمية 2026-2030 الذي اعتمد منهجاً تصاعدياً في مسار صياغته انطلاقاً من المحلي فالجهوي إلى الإقليمي مما يرفع الرهان بالنسبة لميزانية 2026 باعتبارها وثيقة لبرمجة اهداف المخطط في أولى سنواته.

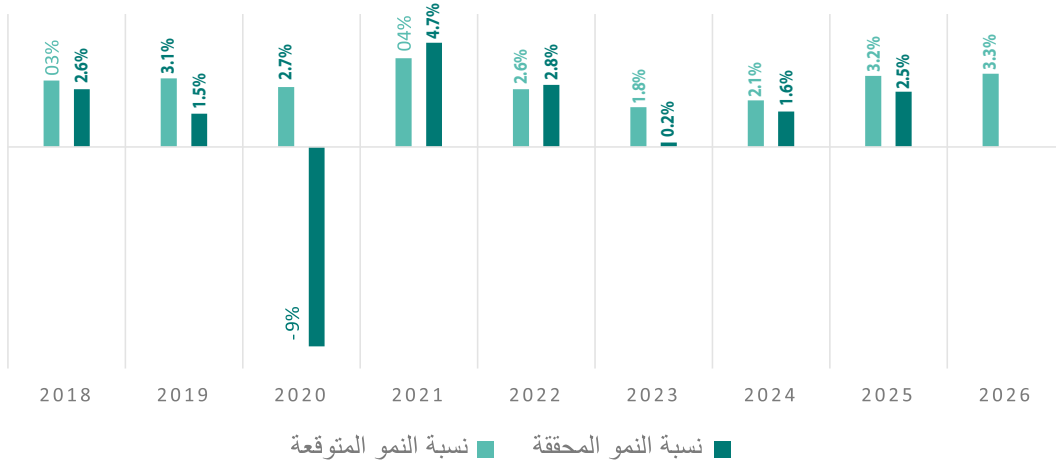
نحاول من خلال هذا الموجز البحث في مدى وجاهة السردية الاقتصادية للسلطة ومدى تماثل الأهداف المعلنة مع مضامين قانون المالية لسنة 2026.

1. حقيقة التوازنات المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي

1. نسبة النمو الاقتصادي: الهوة بين المنشود والمُحقق

تقدر نسبة النمو الاقتصادي المحققة سنة 2025 بـ 2.5%³ لتشهد تحسناً طفيفاً مقارنة بالسنة الفارطة، ولكنها دون نسبة 3.2% المتوقعة بقانون المالية. يبين لنا الرسم البياني عدد 1 أنه طيلة الثلاث سنوات الماضية لم يتم تحقيق نسب النمو المستهدفة، مما يعكس عدم قدرة السياسات الاقتصادية المتبعة على تحفيز الاقتصاد ودفع نسق الإنتاج المحلي بالشكل المرجو.

رسم بياني عدد 1 : توقعات نسب النمو مقابل النسب التي تم تحقيقها (2018-2026)



المصدر: الكاتب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء وتقارير الميزانيات

كان النمو الاقتصادي، سنة 2025، مدفوعاً في الدرجة الأولى بتحسّن إنتاج القطاع الفلاحي الذي مثل 9,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وتطور بنسبة 10,3% مقارنة بسنة 2024، لتقدر مساهمته بـ 0,89 نقطة مئوية⁴ في نسبة النمو المسجلة طيلة السنة، وهي أعلى مساهمة من بين القطاعات. هذا النمو للقطاع الفلاحي متأثر أساساً بتحسّن العوامل المناخية التي ساعدت على ارتفاع صابة الحبوب بنسبة 72%⁵ وتطور إنتاج زيت الزيتون بنسبة 55%⁶ مقارنة بسنة 2024.

في المقابل تأثرت نسبة النمو الاقتصادي سلباً بانخفاض إنتاج المحروقات الذي تراجع بنسبة تقارب 11% مقارنة بسنة 2024 وأدى إلى التخفيض بـ 0,19 نقطة مئوية في نسبة النمو، وهذا يعود أساساً إلى تواصل الانخفاض في إنتاج أهم الحقول مثل «عشتارت» و«نوار» نتيجة لأعمال الصيانة، بالإضافة إلى عدم القيام بمشاريع حفر واكتشافات جديدة وكذلك تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية⁷. كما أن تراجع مردودية مجموعة من القطاعات خاصة القطاع المالي وقطاع النسيج ساهما أيضاً في ضعف نسبة النمو.

1. أكسبراس اف ام (سبتمبر، 2025)، تصريح وزيرة المالية حول النجاح في تحقيق التوازنات المالية

2. رئاسة الحكومة التونسية (جوان، 2025)، مجلس وزاري حول الملامح الكبرى لقانون المالية لسنة 2026

3. المعهد الوطني للإحصاء (فيفري، 2026)، النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الرابع من سنة 2025

4. تقديرات الكاتب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء

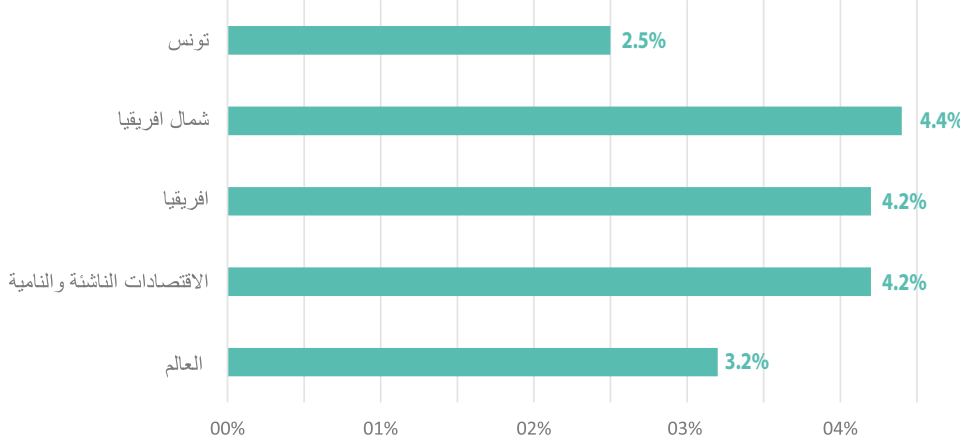
5. أكسبراس اف ام (جويلية، 2025)، تقديرات بإنتاج 19.8 مليون قنطار من الصوب في الموسم الحالي

6. ONAGRI, Tableau de bord des indicateurs de l'huile d'olive

7. المرصد الوطني للطاقة والمناجم (جانفي، 2026)، النشرة الشهرية للوضع الطاقوي - ديسمبر 2025.

تبعاً لتقديرات صندوق النقد الدولي⁸، المبينة بالرسم البياني عدد 2، حقق الاقتصاد العالمي خلال سنة 2025 نمواً بنسبة 3,2% وترتفع هذه النسبة عند الاقتصادات الناشئة والنامية وعند البلدان الأفريقية نحو 4,2%. هذه النتائج تصنف الاقتصاد التونسي كإقتصاد ذو وتيرة نمو بطيئة خاصة مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي بشمال أفريقيا المقدر ب 4,4%.

رسم بياني عدد 2: نسب النمو الاقتصادي المحققة خلال سنة 2025 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي



المصدر: الكاتب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2025)

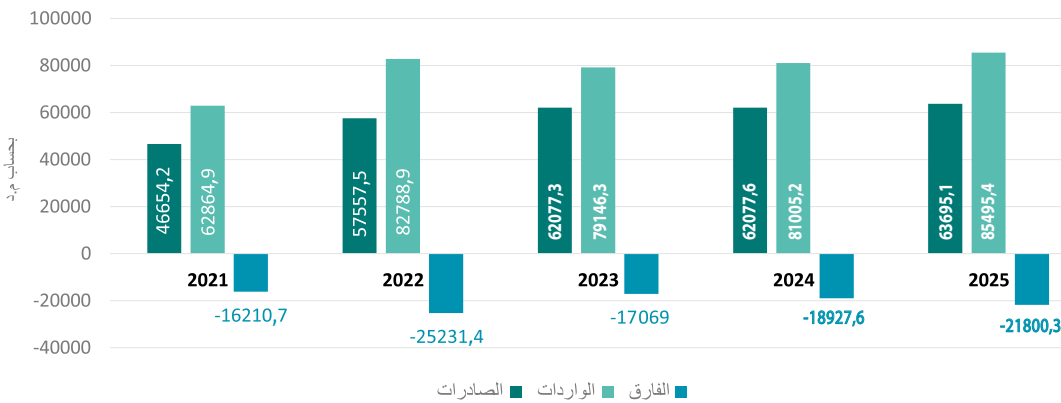
إمام هذه المعطيات نلاحظ أن للنمو الاقتصادي في تونس سماتان أساسيتين، ضعف وتيرته مقارنة ببقية الاقتصادات النامية وهشاشته حيث إنه يخضع بشكل كبير لعوامل يصعب التحكم فيها مثل التغيرات المناخية وتذبذب الأسواق العالمية أمام عدم قدرة السياسات الاقتصادية على تطوير وتحفيز قطاعات اقتصادية أكثر متانة.

2. عجز تجاري مدفوع بتبعية طاقة

خلافًا لما تم إقراره في تقرير ميزانية 2026⁹ حول استمرار التحكم في العجز التجاري، تراجع حصيلته المبادلات خلال سنة 2025 مقارنة بسنتي 2024 و2023 ليتجاوز عجز الميزان التجاري 21800 مليون دينار (رسم بياني عدد 3) أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 15%.

9 وزارة المالية التونسية. الملحق عدد 01 لمشروع قانون المالية 2026 «تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2026»

رسم بياني عدد 3: تطور العجز التجاري (2021 - 2025)



المصدر: الكاتب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء

تعود أسباب هذه الحويلة أساساً إلى عجز الميزان الطاقي الذي يساهم بنسبة 51%¹⁰ في العجز التجاري ككل والذي تضخم بنسبة 3% مقارنة بسنة 2024. على الرغم من العوامل الخارجية الإيجابية مثل تراجع سعر برميل النفط وقيمة الدولار، بقي العجز الطاقي مدفوعاً بانخفاض سنوي يُقدر ب 10% لإنتاج الموارد الوطنية من الطاقة الأولية (الإنتاج والأناوة من الغاز الجزائري) بالتوازي مع ارتفاع الطلب الداخلي

10 تقديرات الكاتب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء

11 المرصد الوطني للطاقة والمناجم (جانفي، 2026). النشرة الشهرية للوضع الطاقوي - ديسمبر 2025.

12 الجامعة العامة للكهرباء والغاز بالاتحاد العام التونسي للشغل (فيفري، 2026). بيان للرأي العام حول مشاريع قوانين متعلقة بالموافقة على اتفاقيات لزمة انتاج الكهرباء عبر الطاقة الفولطضوية لصالح شركات أجنبية.

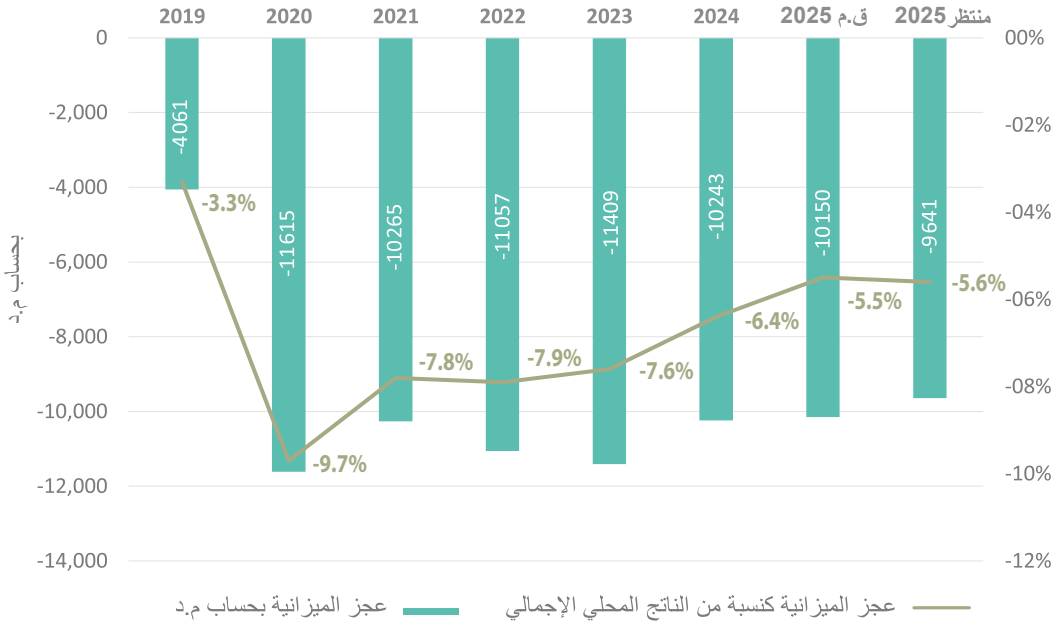
13 وزارة المالية التونسية. الملحق عدد 01 لمشروع قانون المالية 2026 «تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2026»

على الطاقة بنسبة 7% مقارنة بسنة 2024¹¹ تأتي هذه التبعية الطاقية في ظل محدودية حوكمة الثروة الطاقية، حيث تشير معطيات المرصد الوطني للطاقة والمناجم الى عدم القيام بمشاريع حفر واكتشافات جديدة خلال سنة 2025، بالإضافة الى تراجع إنتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير STIR الذي ادى الى ارتفاع الكميات المستوردة من النفط وكذلك تعطيل مشاريع انتاج الطاقة المتجددة التي كانت سُئخص للشركة التونسية للكهرباء والغاز لتُعطى الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي بشكل يُعمق التبعية الطاقية¹².

3. المتغيرات الخارجية: محدد أساسي لعجز الميزانية

حسب تقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026¹³، يُتوقع أن ينخفض عجز ميزانية 2025 الى 9641 م د اي بتراجع قدره 6% مقارنة بميزانية 2024 و5% مقارنة بتوقعات قانون المالية 2025 ليلبغ بذلك أدنى مستوياته منذ سنة 2020.

رسم بياني عدد 4: تطور عجز الميزانية (2019-2025)



المصدر: معطيات وزارة المالية

تعتبر وزارة المالية أن هذا التراجع يصب في خانة نجاح التحكم في التوازنات المالية¹⁴، ولكن قراءة أدق في النتائج المتوقعة لتنفيذ الميزانية تكشف أن جانبا هاما من تراجع العجز يعود الى متغيرات خارجية خاصة في مقارنة بتقديرات قانون المالية.

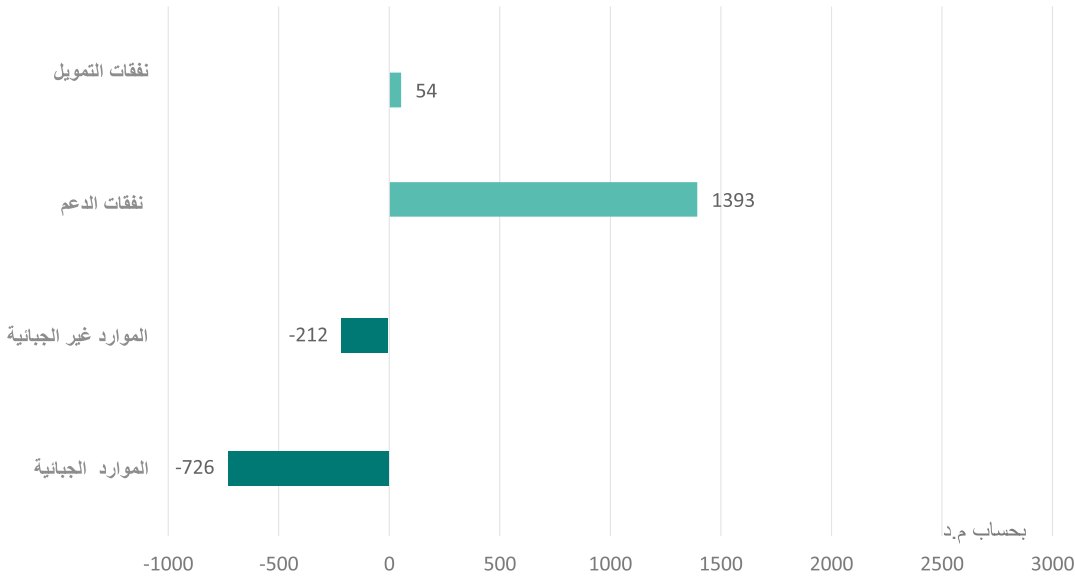
ساهمت المداخيل الجبائية في الحد من العجز حيث يتوقع أن تتطور بنسبة 6,6% مقارنة بسنة 2024 وهذا يعود الى تطور كل من مداخيل الأداءات المباشرة والأداءات غير المباشرة على حد سواء، مع الإشارة الى نسبة ارتفاع مهمة لموارد الضريبة على الشركات غير البترولية تقدر ب 34,6% وهي أحد نتائج الزيادة في النسبة العامة للضريبة على الشركات التي تم اعتمادها بقانون المالية 2025¹⁵ بالإضافة الى الجهود المبذول طيلة السنة للحد من التهرب الضريبي¹⁶. في المقابل من المرجح ألا تبلغ الموارد الجبائية المستوى الذي تم تقديره بقانون المالية رغم تطورها الملحوظ.

14 تقرير حكومي: التوقعات الحديثة بشأن عجز ميزانية تونس لعام 2025 Zoom Tunisia -

15 سحر فضيلة (جانفي، 2025). قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية؟ المرصد التونسي للإقتصاد

16 إذاعة قفصة (نوفمبر، 2025). تصريح مدير عام فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي

رسم بياني عدد 5 : تطور مجموعة من موارد ونفقات الميزانية بين النتائج المنتظرة بسنة 2025 وتوقعات قانون المالية 2025



المصدر: الكاتب بناء على تقديرات تقرير ميزانية 2026

أما على مستوى النفقات، سيساهم تراجع نفقات الدعم في تحسين وضعية عجز الميزانية، وهذا التراجع يشمل أساسا نفقات دعم المحروقات التي يُنتظر منها تسجيل اقتصاد يقدر ب 1393 م د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي و1148 م د مقارنة بميزانية 2024. هذا التراجع لم يكن في 2025 مرتبطاً بأي سياسة للتخلي عن الدعم، بل كان متعلقاً أساساً بانخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية وكذلك بتراجع سعر صرف / قيمة الدولار الذي ساهم أيضاً في انخفاض نفقات التمويل أو النفقات الموجهة لـ خلاص فائدة الدين¹⁷.

إذا، باستثناء تحسن المداخيل الجبائية الذي ساعد على تقليص العجز في ميزانية 2025 مقارنة بميزانية 2024، فإن بقية العوامل الحاسمة في تحسن نتيجة الميزانية تُعتبر خارجية على غرار سعر برميل النفط وقيمة الدولار.

[17 نورة العجيمي \(فيفري، 2026\)، ما الذي يفسر انخفاض نفقات الدعم؟ المرصد التونسي للإقتصاد](#)

II. النفقات المبرمجة ميزانية 2026: أي انعكاس للتوجهات الاجتماعية والتنمية المعلنة؟

تنص التوجهات الكبرى لميزانية 2026 على تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية في استمرار للخطاب السياسي للسلطة خلال السنتين الماضيتين، كما أن قانون المالية يتنزل في إطار مخطط التنمية (2026-2030) الذي تم اعتماد منهج تصاعدي لإعداده في محاولة لتلبية حاجيات التنمية المحلية والجهوية. فأى انعكاس لهذه التوجهات السياسية في تطور نفقات الميزانية؟

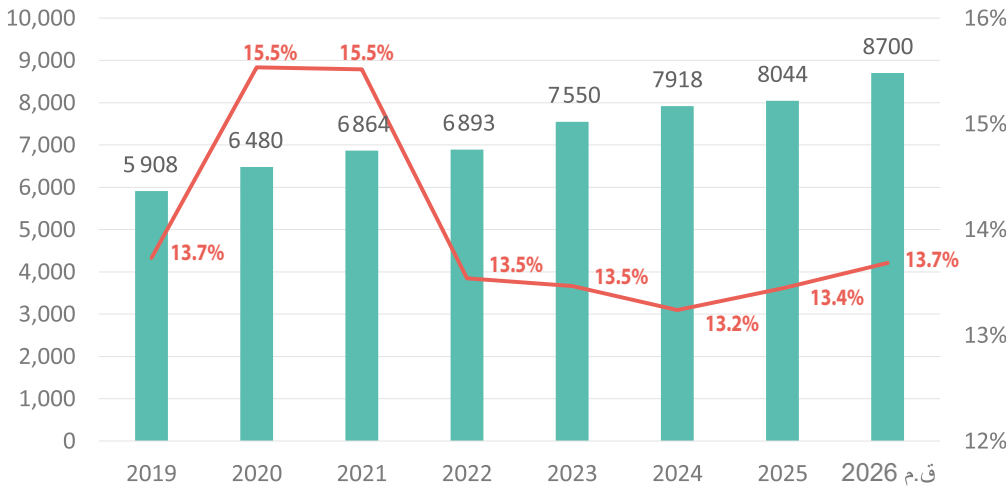
1. نفقات التربية: تجاهل لأزمة البنية التحتية

من المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لسنة 2026 ما قدره 63575 م د مسجلة بذلك زيادة 8.9% مقارنة بالنفقات المنتظرة لسنة 2025 أو 6.3% مقارنة بما تم تقديره في قانون المالية 2025.

تحظى مهمة التربية بالحصة الأهم من توزيع النفقات حسب المهمات بنسبة 13.7% من مجموعها، ويتوقع أن تتطور بنسبة 8.2% مقارنة بميزانية 2024. يُعتبر هذا التطور ايجابيا حسب الأسعار الجارية، ولكنه يبقى ضئيلا باحتساب التضخم حيث لن تتجاوز نسبه 2% مقارنة بسنة 2025 بعد أن كان سلبيا طيلة السنتين الماضيتين. كما تبقى نسبة نفقات التربية من مجموع نفقات الميزانية محدودة إذا تم مقارنتها بمستوى 15.5% الذي كانت عليه سنتي 2020 و2021 كما يبينه الرسم البياني عدد 6. هذه النسبة تبقى ضعيفة أيضا مقارنة بالقيمة المرجعية التي حددتها اليونسكو والتي توصي بأن لا تقل نسبة نفقات التعليم عن 15% من الإنفاق العام¹⁸.

18 المرصد التونسي للإقتصاد (ماي، 2025). ارفعوا سقف ميزانية التربية: لنضع التعليم أولاً في قانون المالية 2026

رسم بياني عدد 6: تطور نفقات مهمة التربية (2019-2026)



المصدر: قوانين المالية
النسبة من مجموع النفقات — بحساب م.د.

من خلال قراءة تقسيم اعتمادات مهمة التربية حسب طبيعة النفقات، نلاحظ أن التطور الأساسي في نفقاتها متأتي من زيادة نفقات التأجير المتوقع زيادتها بنسبة 9% مقارنة ب 2025 ويرسم جزء هام من هذه الزيادة في إطار تسوية وضعيات الأساتذة والمعلمين النواب عبر ادماجهم بالمؤسسات التربوية، على الرغم من هيمنة نفقات التأجير بميزانية مهمة التربية تبقى الوضعية الاقتصادية لموظفي وزارة التربية متدنية مقارنة بمتوسط الأجور في بقية القطاعات العمومية¹⁹. في المقابل لن تشهد نفقات الاستثمار اي تطور وستبقى على المستوى الذي كانت عليه خلال السنة الفارطة كما أن نسبتها من مجموع نفقات الاستثمار العمومي ستراجع نحو 7.4% خلال 2026 مقارنة ب 8.8% سنة 2025 و 12.4% سنة 2024²⁰، هذا التوجه يتجاهل واقع تدهور البنية التحتية التي أدت الى الحوادث مأساوية عاشت على وقعها البلاد خلال السنة الفارطة والتي أودى بعضها بحياة التلاميذ²¹، وعلى الرغم من التعهدات السياسية بإطلاق برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات التربوية²² فنحن لا نرى الأثر المالي لهذا التوجه بميزانية 2026.

19 المرصد التونسي للإقتصاد (نوفمبر، 2025). تدهور المنظومة التربوية في تونس: سياسات التقشف و تداعيات التهميش الاجتماعي

20 المرصد التونسي للإقتصاد (نوفمبر، 2025). مشروع قانون المالية 2026: أي مكانة للحق في التعليم والمدرسة العمومية؟

21 Ultra تونس (أفريل، 2024). وفاة تلاميذ إثر انهيار جدار معهد.. احتقان في المزونة واستياء واسع في تونس

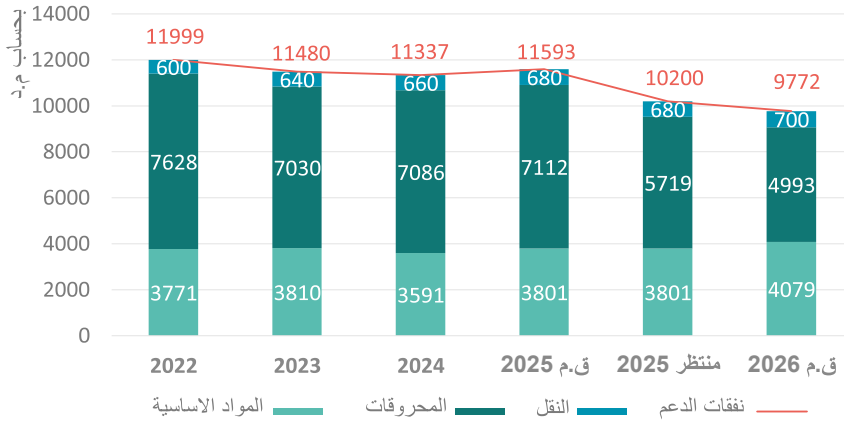
22 المرصد التونسي للإقتصاد (ماي، 2025). ارفعوا سقف ميزانية التربية: لنضع التعليم أولاً في قانون المالية 2026

2. أي قراءة لتراجع نفقات الدعم المبرمجة؟

خصص قانون المالية 2026 مبلغ 9772 م د لنفقات الدعم مقابل 10200 م د منتظرة لسنة 2025 أي بتراجع قدره 4.2%، ويأتي هذا التراجع نتيجة لتوقعات أولية بانخفاض معدلات أسعار النفط والمواد الأساسية (القمح والزيت) في الأسواق العالمية.

يبين لنا الرسم البياني عدد 9 تراجعا مستمرا لنفقات الدعم في مجملها منذ سنة 2022 متأثرة أساسا بتراجع كلفة دعم المحروقات المرتبطة بالأسعار في الأسواق العالمية وفي المقابل يبقى تطور نفقات دعم المواد الأساسية والنقل طفيفا.

رسم بياني عدد 7: تطور نفقات الدعم (2022-2026)



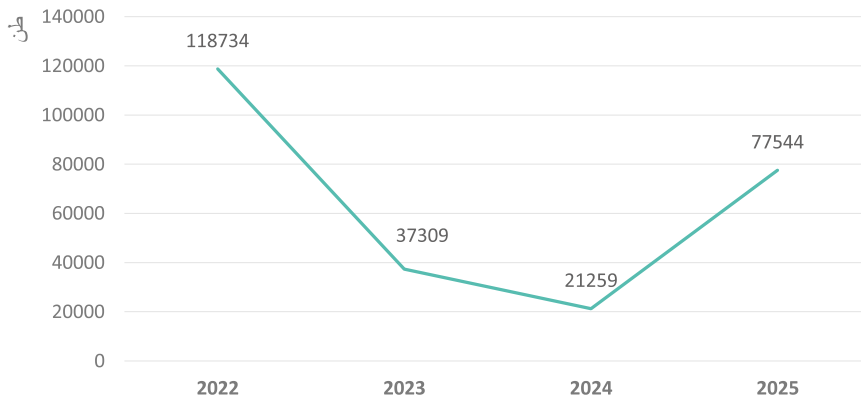
المصدر: تقارير الميزانيات

[Boursorama. Cours pétrole 23](#)
[Brent BRN](#)

تقوم هذه النفقات المرسمة على فرضية معدل سعر برميل نفط من نوع برنت لا يتجاوز 63,3 دولار سنة 2026، غير ان اندلاع الحرب الأمريكية الصهيونية ضد إيران منذ أواخر فيفري 2026 أدت الى قفزة في اسعار النفط العالمية لتتجاوز سعر 100 دولار للبرميل وتسجل أعلى مستوياتها منذ منتصف عام 2022²³. هذه التغيرات الجيوسياسية غير المتوقعة سيكون لها تأثير على كلفة نفقات الدعم ومن المهم العمل على توقع مآلاتها والاستعداد لانعكاساتها على عجز الميزانية وحاجيات التمويل.

تتأثر كلفة الدعم بشكل كبير بالعوامل الخارجية المتعلقة بتذبذب الأسعار، ولكن يبقى للخيارات الاقتصادية دورها في تحديد حجم هاته النفقات. على سبيل الذكر يُعد الزيت النباتي من بين المواد الأساسية التي يقع دعمها، ولكن الأسواق تشهد نقصا حادا في توزيعه²⁴ وعادة ما يتم تبرير هذا النقص بالمضاربة والاحتكار. غير أننا من خلال العودة الى تطور الكميات المستوردة من زيت الصويا، التي غالبا ما يتم تعليبها كزيت نباتي مدعم، نلاحظ تراجعا لحجمها بأكثر من 82% بين سنتي 2022 و2024 لتعود الكمية المستوردة للارتفاع سنة 2025. ولكنها تبقى دون المستويات التي كانت عليها سنة 2022، كما أنها لم تتجاوز 60% من معدل الكمية المستوردة بين سنتي 2010 و 2019 مما قد يكون العامل الأكثر تأثيرا في توفر هذه المادة في السوق وقد يؤدي ايضا الى اقتصاد غير معلن في كلفة الدعم.

رسم بياني عدد 8: تطور الكميات المستوردة من زيت الصويا (2022-2025)



المصدر: الكاتب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء

[24. Ultra تونس \(ديسمبر، 2024\).](#)
[ماذا وراء نقص تزويد الأسواق التونسية بالزيت النباتي المدعم؟](#)

بالنسبة لنفقات دعم النقل فإن تطورها يُعد ضعيفا في حدود 20 مليون دينار سنويا اي بنسبة تقل عن 3% مقارنة ب 2024، أما باحتساب التضخم فإن هذا التطور سلبي بنسبة 3%-. يُعتبر التحكم في عجز الميزانية أحد الأهداف المعلنة للسلطة القائمة التي يُفترض العمل عليها عبر تحسين ادارة الدين العمومي وتعزيز الموارد الذاتية، لقد تحقق نسبيا سنة 2025 بسبب انخفاض كلفة الدعم نتيجة لعوامل خارجية، غير أن هذا الهدف المالي يبقى ثانويا امام تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وكان من الأجدر توجيه النفقات التي تم اقتصادها بفضل انخفاض كلفة دعم المحروقات نحو تعزيز الدعم الموجه للنقل لما في ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية وحتى بيئية في حالة تحسين وضعية شركات النقل الوطنية.

من المهم التذكير دائما بأنه على عكس السردية المهيمنة لا تعتبر نفقات الدعم أهم تكاليف الدولة، حيث ستمثل خدمة الدين أهم التكاليف بنسبة 29% من جملة ميزانية الدولة لسنة 2026 مقابل نسب أضعف بكثير لمجموعة من النفقات الاجتماعية مثل الدعم والتعليم والصحة²⁵.

25 المرصد التونسي للإقتصاد (فيڤري)،
2026). تمثل خدمة الدين العنصر
الرئيسي في ميزانية الدولة

3. نفقات الاستثمار: أي تجسيد لمنوال تنموي جديد؟

صرحت رئيسة الحكومة خلال مجلس وزاري، انعقد في جوان الفارط للنظر في الملامح الكبرى لميزانية الدولة، بضرورة أن يكتسي قانون المالية 2026 طابعا استراتيجيا وبأن يتناغم مع المخطط التنموي 2026-2030²⁶.

26 رئاسة الحكومة التونسية (جوان،
2025). مجلس وزاري حول الملامح
الكبرى لقانون المالية لسنة 2026

تم اعتماد منهج تصاعدي في مسار صياغة مخطط التنمية انطلاقا من المحلي فالجهوي إلى الإقليمي مما يجعلنا ننتظر انعكاسا مباشرا في مستوى نفقات الاستثمار وفي طريقة توزيعها. غير أننا غير قادرين على القيام بتقييم فعلي لهذا الانعكاس لأن المصادقة على قانون المالية تمت في ديسمبر الفارط قبل أن تنتهي صياغة مخطط التنمية وقبل أن يطلع عليه نواب غرفتي البرلمان للمصادقة، مما يجعل توجهات التنمية للسنة الأولى من المخطط رهينة لخيارات الوظيفة التنفيذية.

يُتوقع أن تبلغ نفقات الاستثمار بميزانية 2026 ما قدره 6543 م د مقابل 5489 م د بميزانية 2025 أي بنسبة تطور قدرها 19% و 12% فقط باحتساب التضخم. تُعتبر الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي طيلة السنوات الفارطة ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبتها من مجموع النفقات العامة للدولة ال 11% مما يجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات التنموية بمختلف القطاعات العمومية.

جدول عدد1: تطور نفقات الاستثمار العمومي (2020-2026)

السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025	ق.م 2026
القيمة بحساب م د	4 186	4 275	3 567	5 616	5 895	5 426	6 463
التطور السنوي	33%	2%	-17%	57%	5%	-8%	19%
التطور باحتساب التضخم	26%	-3%	-23%	44%	-2%	-13%	12%*
النسبة من مجموع النفقات	9%	11%	7%	10%	10%	9%	10%

*تم اعتماد نسبة التضخم لسنة 2026 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي

المصدر: الكاتب بناء على معطيات وزارة المالية

حسب تقرير الميزانية لسنة 2026، تم ادراج 670 م د من نفقات الاستثمار اي 10 % منها لتمويل 583 مشروعا تنمويا بناء على مقترحات المجالس المحلية أي بمعدل 1.15 م د لكل مشروع محلي. إضافة الى ضعف الاعتمادات المخصصة للاستثمار على مستوى قانون المالية فإنها ايضا معرضة لعدم الاستغلال الفعلي على الصعيد الجهوي.

يبين لنا الجدول عدد 2 نسب الاستهلاك المتدنية لاعتمادات الاستثمار المبرمجة على مستوى جهوي خلال السنوات الفارطة بمعدل لا يتجاوز 53 % بين سنتي 2021 و2025، مما ينتج عنه بقايا اعتمادات هامة لكل سنة وهذا يؤدي بدوره الى تراجع حجم الاعتمادات الجديدة اذ ان استهلاك الاعتمادات المتبقية يُوضع دائما كأولوية.

جدول عدد 2 : جملة الاستثمارات العمومية المنجزة على مستوى وطني (2021 - 2025)

النسبة (%)	مجموع الفترة 2025 - 2021	تقديرات سنة 2025	الاستثمارات المنجزة لفترة 2021 - 2024	الاستثمارات المبرمجة لفترة 2025 - 2022	القطاع العام
53%	16397.564	4310.114	12087.450	30890.694	

المصدر: الملحق عدد 11 لقانون المالية 2026 حول التوزيع الجهوي للاستثمار

بناء على تقرير الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية، ينجر عن عدم استهلاك الاعتمادات تآكل لقدرتها الشرائية بما لا يقل عن 10 % سنويا نتيجة للتضخم، مما يجعلها غير قادرة على تغطية تكلفة المشاريع المبرمجة بالشكل الذي تم تصورها به²⁷.

يمكن تفسير تعطل إنجاز المشاريع العمومية بمجموعة من الإشكاليات من بينها طول آجال اعداد وتنفيذ المشاريع العمومية الممولة من قبل الهيئات والمؤسسات الأجنبية نتيجة ازدواجية الرقابة، والإشكاليات العقارية المتعلقة بالمشاريع وتشعبها بالإضافة الى ضعف نسب التأطير ونقص الموارد البشرية واللوجستية بمختلف الإدارات المحلية والجهوية²⁸.

يواجه الاستثمار العمومي في تونس تحديات على مستويين، مستوى السياسات المالية حيث يحظى باعتمادات محدودة ومستوى التنفيذ الإداري من خلال عدم القدرة على التصرف الجيد في هاته الاعتمادات والحفاظ على قيمتها.

III. مقاربات تمويل الميزانية

تركز سريدي السلطة التنفيذية في علاقة بقانون المالية على فكرة التعويل على الذات، وينبغي أن نقرأ انعكاس هذا التوجه في كل من الموارد الذاتية للميزانية وفي خيارات الدين العمومي وحجمه.

1. هيكلية موارد الميزانية: محدودية التعبئة المالية ومحاولات تعزيز العدالة الجبائية

A. خطوات تدريجية لإصلاح اختلالات هيكلية الموارد الجبائية

من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية 2026 ما قدره 52560 مليون دينار أي بنسبة تطور قدرها 7% مقارنة بما يُنتظر تحقيقه سنة 2025 وتتقلص هذه النسبة نحو 1% باحتساب التضخم مما يجعل هذا التطور ضعيفا أمام رهان التعويل على الذات. ستمثل المداخيل الجبائية 91% من جملة الموارد أمام مساهمة محدودة للمداخيل غير الجبائية (عائدات المساهمات، مداخيل عبور الغاز الجزائري، مداخيل تسويق النفط...) مما يعكس مشاكل هيكلية تتعلق بحوكمة المؤسسات العمومية والموارد الطبيعية.

يتوقع قانون المالية أن تتطور المداخيل الجبائية بنسبة 7.3% مقارنة بميزانية 2025 التي حققت بدورها نسبة تطور سنوي قدر ب 6.6% مقارنة بسنة 2024، وهي وتيرة تطور مستقرة بكلا الميزانيتين تدحض حجة مزيد ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان هاجس المعارضين للترفيغ في نسبة الضريبة على الشركات وتعديل سلم الضريبة على الدخل بقانون المالية 2025.

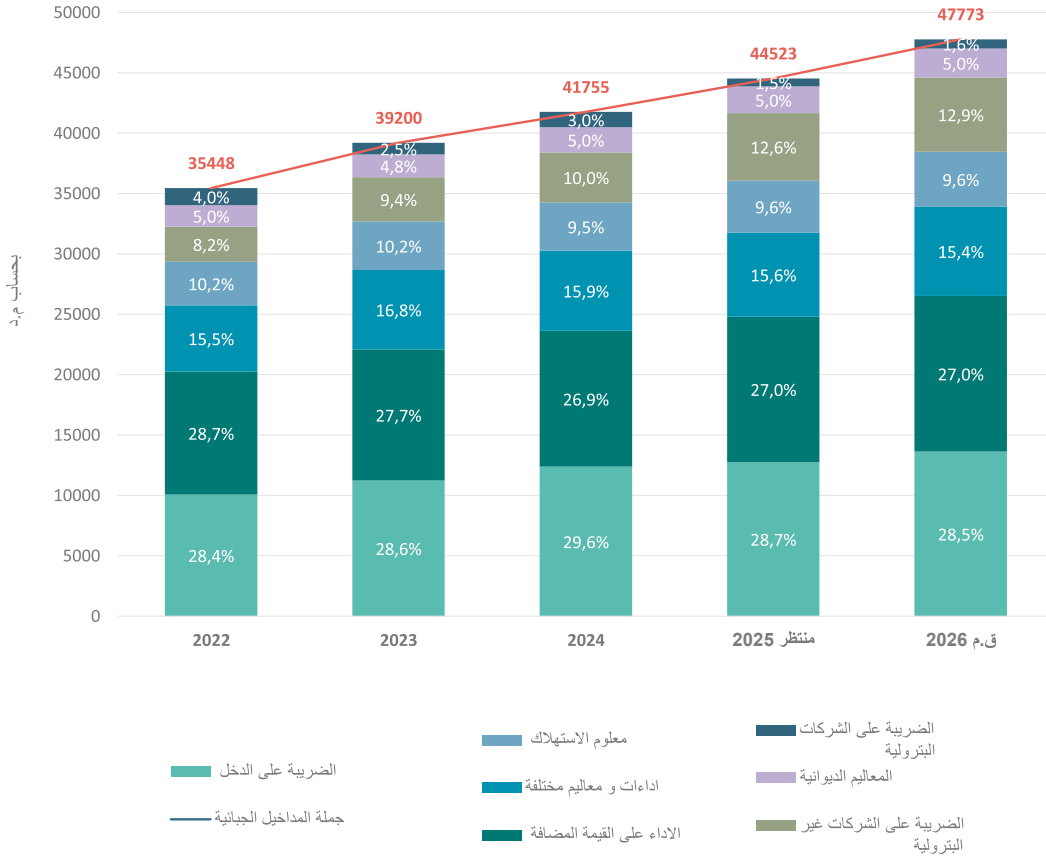
على الرغم من استمرار تحمل الأفراد للجزء الأهم من العبء الجبائي على مستوى الأداءات المباشرة، نلاحظ تحسنا طفيفا في توازن توزيع المداخيل الجبائية بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، كما يبينه

27 الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية (جويلية، 2024). التقرير السنوي لسنة 2023

28 محمد علي الكردى (مارس، 2024). واقع الاستثمار في الجهات: ماذا يخبرنا الملحق عدد 11 لقانون المالية 2024 عن تنفيذ الميزانيات المخططة للتنمية في الجهات؟. المرصد التونسي للاقتصاد

الرسم البياني عدد 9 ، حيث تشهد قيمة المداخل الجبائية المتأتية من الضريبة على الشركات غير البترولية تطورا سنويا ملحوظا يُقدر بـ 35% منتظرة سنة 2025 و10% متوقعة سنة 2026 لتمثل 12,9% من مجموع المداخل الجبائية مقابل 10% سنة 2024 وهذا يجعل مساهمة الضريبة على الدخل تراجع الى 28.5% سنة 2026 مقابل 29.6% سنة 2024. بالنسبة للشركات البترولية فقد تراجعت مساهمتها في المداخل الجبائية مقارنة بميزانية 2024 نتيجة تراجع الانتاج الوطني من النفط وانخفاض أسعاره بالأسواق العالمية.

رسم بياني عدد 9: تطور المداخل الجبائية وهيكلتها (2020-2026)



المصدر: الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

يأتي هذا التغير في توزيع هيكلية مداخل الاداءات المباشرة كنتيجة للإصلاح الجبائي المعتمد بقانون المالية 2025 غير أنه لا يزال يعبر عن اختلال في توزيع العبء الجبائي بين الأفراد والشركات ويبقى هناك مجال لتحسينه²⁹. أما الاداءات غير المباشرة فمازالت تشكل المصدر الأهم للمداخل الجبائية وخاصة الأداء على القيمة المضافة التي يساهم بـ 27% من مجموع المداخل مما يُعتبر من أهم الاخلالات المرتبطة بالعدالة الجبائية إذ أن هاته الضريبة عمياء وتؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأقل دخلاً.

ب. إصلاح مبتور للضريبة على الثروة يحد من نجاعتها

من أبرز التدابير الجديدة المتعلقة بالإصلاح الجبائي، التي تم اعتمادها بقانون المالية 2026، هي التوجه نحو تعديل الضريبة على الثروة عبر توسيع قاعدتها واداءات و تقاعدتها لها. وقد أُقترح هذا التوجه بداية في مشروع قانون المالية لتعديل الضريبة على الثروة العقارية، التي تم اقرارها في قانون المالية 2023³⁰، عبر توسيع قاعدتها حتى تشمل كلا من العقارات والأصول التجارية والمنقولات المكتسبة بالإضافة الى دفع تصاعديتها عبر خلق شريحتين بنسبتين مختلفتين حسب قيمة المكاسب: 0.5% بالنسبة للمكاسب التي تتراوح قيمتها بين 3 مليون دينار و5 مليون دينار، و1% للمكاسب التي تفوق قيمتها 5 مليون دينار³¹.

أمام معارضة واسعة لفصل الضريبة على الثروة بحجة اثارها السلبية على الاستثمار والادخار وعدم مردوديتها، اعتبر المرصد التونسي للاقتصاد أن تعزيز تصاعدي الضريبة على الثروة من شأنه المساهمة في تقليص الفجوة المتسعة في توزيع الثروة بتونس والحد من الاختلال في توزيع العبء الجبائي على مستوى الأفراد كما أنه أداة لتحفيز الاستثمار عبر دفع الأفراد الأكثر ثراءً إلى إعادة توجيه أصولهم نحو استثمارات ذات مردودية أعلى^{32 33}.

29 سحر فضيلة (جانفي، 2025)، قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية؟ المرصد التونسي للاقتصاد

30 قانون المالية لسنة 2023

31 مشروع قانون المالية لسنة 2026

32 سحر فضيلة (نوفمبر، 2026)، إسقاط الفصل 50: إهدار مساهمة أكثر عدالة للفئات الأكثر ثراء! المرصد التونسي للاقتصاد

33 نورة العجمي (نوفمبر، 2026)، المغالطات حول الضريبة على الثروة، المرصد التونسي للاقتصاد

بعد اسقاط الفصل المتعلق بتعديل الضريبة على الثروة على مستوى لجنة المالية³⁴، طرحته وزارة المالية مجددا في الجلسة العامة بصيغة معدلة لتتم المصادقة عليه في قانون المالية³⁵. حافظت النسخة المعدلة على تصاعدية الضريبة على الثروة، ولكنها استثنت الأموال المودعة بالبنوك والبريد من مجال التطبيق وهو توجه خطير من شأنه خلق اثار سلبية تتعلق بخيارات الاستثمار لأصحاب الثروات عبر دفعهم نحو تجنب الاستثمارات التي لها قيمة مضافة وادخار اموالهم بالمؤسسات المالية تجنباً للضريبة.

2. حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي: بديل ممكن لإنعاش الصناديق الاجتماعية

توجه قانون المالية 2026 في فصله العشرين نحو تعزيز موارد تمويل الصناديق الاجتماعية، وذلك عبر مجموعة من المعاليم الإضافية والاقطاعات ومساهمات توظف على أرباح البنوك والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الاتصال ووكلاء بيع السيارات. تُوجه هذه الموارد الإضافية لفائدة حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي المُحدث بقانون المالية لسنة 2022 والذي يهدف الى تمويل صناديق الضمان الاجتماعي³⁶. من المهم الإشارة إلى أن المساهمة الاجتماعية التضامنية التي تم اقرارها بقانون المالية 2018 هي المصدر الأساسي لتمويل هذا الحساب وقد تم تخفيض نسبة هذه المساهمة سنة 2023 من 1% إلى 0,5% من الدخل السنوي الصافي الخاضع للضريبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والترفيغ نحو نسب 3% و 4% لشركات حسب الحالة³⁷، كما أقر قانون المالية 2026 باستمرار اعتماد هذا التعديل في النسب.

يأتي هذا التوجه في ظل حالة العجز المالي الذي تعيشه الصناديق الاجتماعية، فحسب التقرير حول المنشآت العمومية الملحق بقانون المالية 2026 من المتوقع أن يبلغ عجز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 1257,1 م د سنة 2024 كما سيبلغ عجز الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 803,6 م د بالإضافة إلى رصيد مديونية لهذا الصندوق تجاه الدولة قُدر ب 3733 م د. هذا العجز يستمر سنويا في التضخم بشكل يهدد استدامة هذه الصناديق ومنظومة الحماية الاجتماعية في تونس المبنية اساسا على النظم القائمة على المساهمات.

من المرجح أن تزداد الوضعية المالية للصناديق تدهورا باعتبار المؤشرات الديمغرافية، اذ تقوم عملية تمويلها أساسا على النظام التضامني وأمام التوجه المتسارع للمجتمع التونسي نحو الشيخوخة³⁸ لن يكون هذا النظام وحده ناجعا لتمويل تدخلات الصناديق.

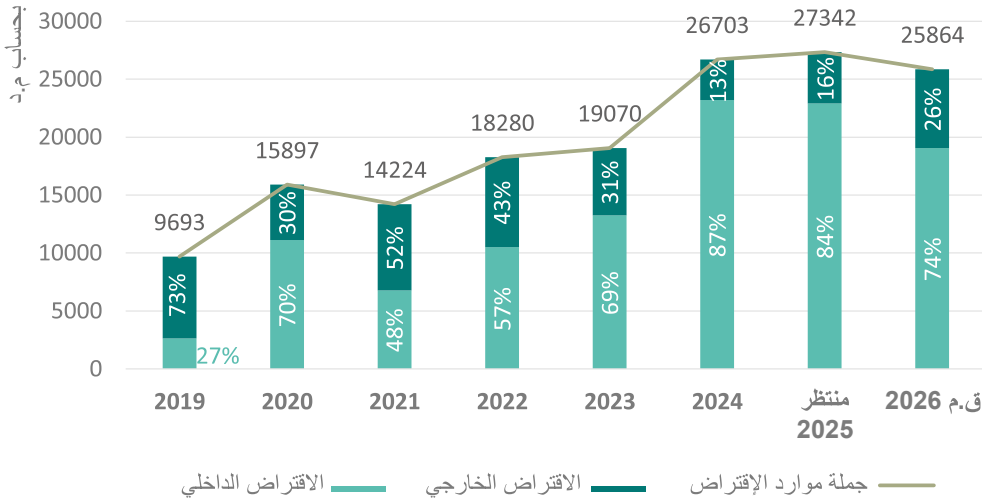
إذا، يعتبر التوجه نحو تمويل الصناديق الاجتماعية عبر حساب خاص³⁹ الية ناجعة لضمان تمويل مباشر دون الحاجة الى اجراءات جبائية قد لا تعطي نتائجها الا على المدى البعيد مع وجود خطر تآكلها بفعل ارتفاع نفقات الميزانية أو خدمة الدين تماشيا مع مبدأ عدم التخصيص. في المقابل، من المهم الإشارة الى أن صناديق وحسابات الخزينة التي تمتلك موارد مالية هامة لازالت تعاني من ضعف في الحوكمة والشفافية حيث لا يتم نشر المعطيات المتعلقة بمواردها ونفقاتها بشكل محين ومتكامل مما قد يؤدي الى مخاطر عديدة كسوء التصرف والفساد وعدم الاستدامة المالية⁴⁰.

من المجدي ايضا ضمان خلاص مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لدى الدولة والتي تم تقديرها بأكثر من 62 م د سنة 2024، مما قد يساعد على تحسين الوضعية المالية لهذه المنشأة وتقليص عجزها.

3. توجهات الدين العمومي واستمرار هيمنة الاقتراض الداخلي

تُقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية 2026 بحوالي 25864 م د بتراجع قدره 1478 م د أو 5% مقارنة بميزانية 2025. هذا التراجع يُفسر أساسا بتراجع قدره 2192 م د لقيمة أصل الدين مقارنة ب 2025 وذلك يعود لانخفاض قيمة التسديدات المبرمجة بسنة 2026. وستستمر سياسة الاعتماد على الاقتراض الداخلي الذي سيمثل 74% من مجموع موارد الاقتراض أمام تعويل محدود على القروض الخارجية، ولكن بتوقعات تطور ايجابية للدين الخارجي نسبتها 54% مقارنة بالسنة الفارطة مع هدف تنمية الموارد المتأتية من قروض دعم الميزانية لتصل الى 2983 م د مقارنة ب 1971 م د منتظرة سنة 2025، وكذلك التوجه نحو السوق المالية العالمية.

رسم بياني عدد 10: تطور موارد الاقتراض وهيكلتها (2019-2026)



المصدر: الكاتب حسب معطيات وزارة المالية

يُشكل التوجه الى الأسواق المالية العالمية خطراً مالياً، إذ تُعد القروض الخارجية الموقعة في الأسواق المالية أعلى تكلفة من القروض الثنائية أو متعددة الأطراف الموجهة لدعم الميزانية إذ أن نسبة فائدها ترتبط أساساً بالتصنيف السيادي لتونس الذي يبقى في مستوى ضعيف رغم تحسنه. كما أن هذه القروض غالباً ما تتطلب عند تاريخ الاستحقاق السداد دفعة واحدة⁴¹، هذه الصيغة تعرض الدولة لمخاطر إعادة التمويل بدلاً من سداد قرض مستحق، قد تضطر الدولة إلى إصدار قرض ثانٍ لضمان سداد الأول⁴².

بالنسبة لموارد الاقتراض الداخلي، ستمثل تسهيلات البنك المركزي 58% من مجموعها في استمرار لإستثناء التمويل المباشر من البنك المركزي بما يخالف قانونه الأساسي⁴³. أمام هذا التوجه، لا بد للبنك المركزي من تقييم الآثار الممكنة للاقتراض المباشر منه وبناء على هذا التقييم يجب تعديل قانونه الأساسي بشكل يخرجنا من حالة إستثناء التمويل مع تحديد ضوابطه للتحكم في أي مخاطر اقتصادية محتملة.

41 دائرة المحاسبات، التقرير السنوي العام للواحد والثلاثون

42 أماني بن سيك علي (نوفمبر، 2025). مقترحات المرصد التونسي للاقتصاد حول مشروع قانون المالية لسنة 2026

43 النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي

الخلاصة

تُعتبر قوانين المالية وثائق برمجة للتوجهات الإستراتيجية التي يضعها مخطط التنمية، غير أن المصادقة على قانون المالية 2026 سبقت المصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 مما جعل توجهات التنمية والخيارات الإستراتيجية للسنة الأولى من المخطط بيد الوظيفة التنفيذية وحدها دون استراتيجيات موجهة وواضحة. يتبين لنا هذا التمشي في ضعف نفقات الاستثمار، التي تبقى محدودة رغم تطورها، بشكل يجعلها غير قادرة على بناء مسار تنموي جديد، كما ليس بإمكاننا معرفة مدى ارتباطها بأي سياسات قطاعية لغياب المخطط.

يُعتبر التحكم في عجز الميزانية من أهم النجاحات التي يتم التسويق لها في علاقة بالتوازنات المالية، أمام هذا النجاح المبني في جانب كبير منه على عوامل خارجية لم يتم التركيز على تحقيق أهداف اجتماعية جديدة. لا تزال النفقات المخصصة للقطاعات الاجتماعية على غرار التربية والتعليم في مستويات منخفضة أمام التحديات المطروحة خاصة المتعلقة بمزيد الاستثمار في البنية التحتية والتجهيزات.

كما لم تشهد خيارات التمويل المبرمجة في قانون المالية 2026 اختلافا كبيرا عن السنة السابقة، حيث بقيت الموارد الجبائية مصدرا أساسيا لتمويل الميزانية وقد شهدت تحسنا مُحققا بسنة 2025 ومنتظرا بسنة 2026. كأحد البدائل الممكنة لمزيد تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من خارج الإجراءات الجبائية تم التوجه نحو لتعزيز موارد صندوق تنويع مصادر الضمان الاجتماعي، وعلى الرغم من مزايا هذا التوجه إلا ان الصناديق والحسابات الخاصة في تونس تبقى محفوفة بمخاطر سوء التصرف والشفافية.

في المقابل لا تزال موارد الاقتراض مبنية بشكل كبير على الدين الداخلي الذي تساهم فيه تسهيلات البنك المركزي بالجزء الأهم.

الاقتصاد التونسي متأثر بشكل كبير بالأسواق العالمية والعوامل الجيوسياسية والبيئية، حيث إنها تعتبر عنصرا مُحددا لتحقيق التوازنات المالية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل يحد من نجاعة السياسات الاقتصادية المحلية. إن الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران وتبعاتها من ارتفاع لسعر النفط إلى جانب عناصر الكلفة الجانبية من تأمين ونقل وضع تونس أمام تحدي أكبر لإيجاد الموارد الإضافية من أجل سد الفجوة المالية التي ستترب عن هذه الكلفة الإضافية، والتي ستحتاج غالباً إلى قانون مالية تكميلي.

لكن الرهان يتجاوز العمل على حشد الموارد بصفة ظرفية، من أجل السنة الحالية، بل يجب أن يتوجه إلى التفكير في كيفية الخلق الجدي للثروة وحماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية عن طريق العمل على تطوير القطاعات الإستراتيجية، خاصة منها التي تؤسس للتعبئة أو تلك التي تفاقم العجز؛ على غرار الغذاء والطاقة.

لم يكن العمل على تحقيق سيادة في المجالات الحساسة يوماً مجرد ترف. ففي ظل المخاطر الجيواقتصادية القائمة حالياً، لا بد من المراهنة على تعزيز هذه القطاعات الأساسية، من خلال العمل على تعزيز السيادة الغذائية، عبر إستراتيجية وطنية تمنح تونس نسبة أكبر من الاستقلالية، وتعزز سلاسل القيمة وتحمي منتجي الغذاء.

إلى جانب الاستثمار في تعزيز الاستقلالية الطاقية، من خلال تنمية قدرات الشركة التونسية لصناعات التكرير، والدفع التدريجي إلى تقليص استهلاك المواد البترولية من خلال تشجيع والاستثمار في نقل عمومي مستدام.

إذا وجب تعزيز وزن السياسات الاقتصادية للحد من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام المتغيرات الخارجية، وليس لقوانين المالية وحدها التأثير الأهم داخل هذه السياسات إذ من المهم أن تتكامل مع بقية التوجهات التجارية والنقدية والتنموية داخل استراتيجية اقتصادية متكاملة ننتظر ان يتم تضمينها بمخطط التنمية. وهذا يستوجب تجاوز المقاربة المحاسبية الضيقة نحو رؤية أكثر شمولاً تركز على تحفيز الاستثمار المنتج، وتعزيز القدرة التنافسية، وتطوير النسيج الصناعي، بما يساهم في خلق الثروة ومواطن الشغل بشكل مستدام. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إرساء آليات تقييم فعّالة لقياس أثر السياسات العمومية، من خلال اعتماد دراسات تأثير دورية تضمن نجاعة الخيارات الاقتصادية وتمكّن من تعديلها عند الاقتضاء.

1. الإذاعة الوطنية (نوفمبر، 2026). تصريح رئيس لجنة المالية بمجلس نواب الشعب حول الفصل 50 بمشروع قانون المالية
2. التزا تونس (أفريل، 2024). وفاة تلاميذ إثر انهيار جدار معهد.. احتقان في المزونة واستياء واسع في تونس
3. التزا تونس (ديسمبر، 2024). ماذا وراء نقص تزويد الأسواق التونسية بالزيت النباتي المدعم؟
4. الجامعة العامة للكهرباء والغاز بالاتحاد العام التونسي للشغل (فيفري، 2026). بيان للرأي العام حول مشاريع قوانين متعلقة بالموافقة على اتفاقيات لزمة انتاج الكهرباء عبر الطاقة الفولطاضوية لصالح شركات أجنبية.
5. إذاعة قفصة (نوفمبر، 2025). تصريح مدير عام فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي
6. اكسبراس اف ام (جويلية، 2025). تقديرات بإنتاج 19.8 مليون قنطار من الحبوب في الموسم الحالي
7. اكسبراس اف ام (سبتمبر، 2025). تصريح وزيرة المالية حول النجاح في تحقيق التوازنات المالية
8. المرصد التونسي للإقتصاد (فيفري، 2026). تمثل خدمة الدين العنصر الرئيسي في ميزانية الدولة
9. المرصد التونسي للإقتصاد (ماي، 2025). ارفعوا سقف ميزانية التربية: لنضع التعليم أولاً في قانون المالية 2026
10. المرصد التونسي للإقتصاد (نوفمبر، 2025). تدهور المنظومة التربوية في تونس: سياسات التقشف و تداعيات التهميش الاجتماعي
11. المرصد التونسي للإقتصاد (نوفمبر، 2025). مشروع قانون المالية 2026 : أي مكانة للحق في التعليم والمدرسة العمومية ؟
12. المرصد الوطني للطاقة والمناجم (جانفي، 2026). النشرة الشهرية للوضع الطاقوي - ديسمبر 2025.
13. المعهد الوطني للإحصاء (فيفري، 2026). التجارة الخارجية بالأسعار الجارية- ديسمبر 2025
14. المعهد الوطني للإحصاء (فيفري، 2026). النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الرابع من سنة 2025
15. المعهد الوطني للإحصاء (ماي، 2025). التعداد العام للسكان والسكني -2024 الموازنة الديمغرافية
16. الناصر المكيني (جوان، 2024). حوكمة صناديق الخزينة: من أجل بناء مقاربة تشاركية. الجمعية التونسية للحكومة الجبائية
17. النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي
18. الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية (جويلية، 2024). التقرير السنوي لسنة 2023
19. أماني بن سيك علي (نوفمبر، 2025). مقترحات المرصد التونسي للإقتصاد حول مشروع قانون المالية لسنة 2026
20. دائرة المحاسبات. التقرير السنوي العام الواحد والثلاثون
21. رئاسة الحكومة التونسية (جوان، 2025). مجلس وزاري حول الملامح الكبرى لقانون المالية لسنة 2026
22. سحر فضيلة (جانفي، 2025). قانون المالية 2025: أي أفق للعدالة الجبائية؟. المرصد التونسي للإقتصاد
23. سحر فضيلة (نوفمبر، 2026). إسقاط الفصل 50: إهدار مساهمة أكثر عدالة للفئات الأكثر ثراء!. المرصد التونسي للإقتصاد
24. قانون المالية لسنة 2022
25. قانون المالية لسنة 2023
26. قانون المالية لسنة 2026
27. محمد علي الكردي (مارس، 2024). واقع الاستثمار في الجهات: ماذا يخبئنا الملحق عدد 11 لقانون المالية 2024 عن تنفيذ الميزانيات المخططة للتنمية في الجهات؟. المرصد التونسي للإقتصاد
28. مشروع قانون المالية لسنة 2026
29. نورة العجمي (فيفري، 2026). ما الذي يفسر انخفاض نفقات الدعم؟. المرصد التونسي للإقتصاد
30. نورة العجمي (نوفمبر، 2026). المغالطات حول الضريبة على الثروة. المرصد التونسي للإقتصاد
31. وزارة المالية التونسية. الملحق عدد 01 لمشروع قانون المالية 2026 «تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2026»

32. وزارة المالية التونسية. الملحق عدد 09 لمشروع قانون المالية 2026 « التقرير حول المنشآت العمومية »
33. وزارة المالية التونسية. الملحق عدد 11 لمشروع قانون المالية 2026 « التقرير حول التوزيع الجهوي للإستثمار »
34. وزارة المالية (جانفي، 2023). مذكرة عامة عدد 1 لسنة 2023
35. Boursorama. Cours pétrole Brent BRN
36. IMF (October 2025). Real GDP growth Annual percent change
37. ONAGRI. Tableau de bord des indicateurs de l'huile d'olive



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

 contact@economie-tunisie.org



www.facebook.com/ObsTunEco



(+216) 36 329 939